الأمم المتحدة

E/RES/2018/5

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
9 May 2018

دورة عام ٢٠١٨

البند ١٩ (ب) من جدول الأعمال

قرار اتخذه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٨

[بناء على توصية لجنة التنمية الاجتماعية (E/2018/26)]

٢٠١٨/٥ – استراتيجيات القضاء على الفقر لتحقيق التنمية المستدامة للجميع

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير إلى قراره ٢٠١٦/٦ المؤرخ ٢ حزيران/يونيه ٢٠١٦، الذي قرر فيه أن يكون الموضوع ذو الأولوية لدورة الاستعراض وإقرار السياسات للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨ للجنة التنمية الاجتماعية هو ”استراتيجيات القضاء على الفقر لتحقيق التنمية المستدامة للجميع“،

وإذ يشير أيضا إلى نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة،

وإذ يعيد تأكيد أن إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية[(١)] والمبادرات الأخرى من أجل التنمية الاجتماعية التي اعتمدتها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الرابعة والعشرين[(٢)] تشكل الإطار الأساسي لتعزيز التنمية الاجتماعية للجميع على الصعيدين الوطني والدولي، وإذ يشجع على مواصلة الحوار العالمي بشأن قضايا التنمية الاجتماعية،

وإذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ٧٠/١ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، المعنون ”تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠“، الذي اعتمدت فيه الجمعية مجموعة من الأهداف والغايات

---

(١) *تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، ٦-١٢ آذار/مارس ١٩٩٥* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.8)، الفصل الأول، القرار ١، المرفقان الأول والثاني.

(٢) قرار الجمعية العامة دإ-٢٤/٢، المرفق.

الرجاء إعادة استعمال الورق

العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الناس وتفضي إلى التحول، وأكدت فيه التزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ هذه الخطة بالكامل بحلول عام ٢٠٣٠، وإدراكها أنّ القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة – الاقتصادي والاجتماعي والبيئي – على نحو متوازن ومتكامل،

وإذ يشير أيضا إلى قرار الجمعية العامة ٣١٣/٦٩ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥ بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتدْعمُها وتكملُها وتساعدُ في توضيح سياق غاياتها المتعلقة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية، وتعيد تأكيد الالتزام السياسي القوي بالتصدي لتحدي التمويل وتهيئة بيئة مواتية على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة، بروحٍ من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي،

وإذ يكرر التأكيد على أن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ يجب أن تنفذ بطريقة شاملة، على نحو يعكس طابعها العالمي المتكامل وغير القابل للتجزئة، مع مراعاة اختلاف الظروف والقدرات ومستويات التنمية من بلد لآخر واحترام الحيز السياساتي لكل بلد وقيادته، ومع الحفاظ في الوقت نفسه على الاتساق مع القواعد والالتزامات الدولية ذات الصلة، بطرق منها وضع استراتيجيات متماسكة للتنمية المستدامة بهدف القضاء على الفقر،

وإذ يؤكد من جديد أن الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا ونتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية للأمم المتحدة توفر أساسا شاملا للعمل على الصعد الوطني والإقليمي والدولي، بغية تحقيق الأهداف الرئيسية التي هي القضاء على الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة، وإذ يسلم بضرورة تعزيز الحافز السياسي في تنفيذها ومتابعة نتائجها، وإذ يسلم على وجه الخصوص بأن تنفيذ الالتزامات التي جرى التعهد بها في كوبنهاغن وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا أمران يعزز كل منهما الآخر، وبأن للالتزامات التي جرى التعهد بها في كوبنهاغن أهمية حاسمة في التوصل إلى نهج إنمائي متماسك محوره الإنسان،

وإذ يؤكد من جديد التعهد بألا يتخلف أحد عن الركب، وإذ يعيد تأكيد التسليم بأن كرامة الإنسان أمر أساسي، والأمل أن يشهد الأهداف والغايات وقد تحققت لجميع الأمم والشعوب ولجميع شرائح المجتمع، وإذ يعيد الالتزام بأن يكون المسعى هو الوصول أولا إلى أشد الناس تخلفا عن الركب،

وإذ يؤكد من جديد أهمية دعم خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، وكذلك خطته العشرية الأولى لتنفيذها، باعتبارهما إطارا استراتيجيا لضمان إحداث تحوّل اجتماعي اقتصادي إيجابي في أفريقيا في غضون السنوات الخمسين القادمة، وبرنامجه القاري الوارد في قرارات الجمعية العامة بشأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ومبادراته الإقليمية، من قبيل البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا،

وإذ يلاحظ مع القلق أن التقدم المحرز كان متفاوتا وأن هناك ثغرات كبيرة لا تزال قائمة، وأنه لا تزال توجد عقبات تعرقل الوفاء بالالتزامات التي جرى التعهد بها في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، وأنه لا تزال هناك أوجه عدم مساواة متزايدة داخل البلدان وفيما بينها،

وإذ يعيد تأكيد أن تمكين الناس ومشاركتهم أمران أساسيان للتنمية الاجتماعية وأن التنمية المستدامة تتطلب مشاركة هادفة ونشطة من الجميع، ولا سيما الضعفاء أو المهمشون، مع إيلاء الاعتبار الواجب لضرورة مشاركة النساء والفتيات والشباب وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة بصورة كاملة وعلى قدم المساواة،

وإذ يساوره القلق من الطابع العالمي للفقر وعدم المساواة، وإذ يؤكد على أن القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، وعلى الجوع ضرورة أخلاقية واجتماعية وسياسية وبيئية واقتصادية للجنس البشري بأسره، وإذ يسلم في هذا الصدد بضرورة فهم الطابع المتعدد الأبعاد للتنمية والفقر فهما أفضل، وإذ ينوه بالدور الهام الذي تؤديه منظومة الأمم المتحدة والذي ينبغي أن تواصل أداءه في هذا الصدد،

وإذ يسلّم بأهمية دعم البلدان في جهودها الرامية إلى القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، وإلى تعزيز تمكين الفقراء والأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة، بمن فيهم النساء والأطفال والشباب والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية وكبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة والمهاجرون واللاجئون والمشردون داخليا، والأشخاص المنتمون إلى الأقليات القومية أو الإثنية، والأقليات الدينية واللغوية، والسكان المنحدرون من أصل أفريقي،

وإذ يرحب بالتقدم الملحوظ الذي أحرز منذ عام ١٩٩٠، والذي انتشل بليون شخص من براثن الفقر المدقع، والانخفاض غير المسبوق في نسبة الأشخاص الذين يعيشون بأقل من ١,٩٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة في اليوم منذ بداية عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)،

وإذ يظلّ يشعر بقلق بالغ لأنّ التقدّم المحرز كان متفاوتا، ولأن عدم المساواة قد زاد، ولأنّ ١,٦ بليون شخص لا يزالون يعيشون في فقر متعدد الأبعاد، ولأن مجموع عدد من يعيشون في فقر مدقع لا يزال مرتفعا على نحو غير مقبول، ولأن أبعاد الفقر والحرمان غير المتّصلة بالدخل، من قبيل إمكانية الحصول على التعليم الجيد أو الخدمات الصحية الأساسية، والفقر النسبي لا تزال تشكل شواغل كبيرة،

إذ يساوره بالغ القلق من أن الفقر المدقع لا يزال موجودا في جميع بلدان العالم، أيا كانت حالتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأن هذا الفقر شديد على نحو خاص في البلدان النامية، وأن نطاقه ومظاهره، كالإقصاء الاجتماعي، والجوع، والتعرض للاتجار بالبشر، والمرض، وانعدام السكن اللائق، والأمية، واليأس، من بين أمور أخرى، وكذلك أوجه عدم المساواة في البنى التحتية والنُظم – الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية – غالبا ما تظل دون معالجة وتزيد من ترسيخ الفقر،

وإذ يشير إلى الالتزام الوارد في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بالقضاء على الجوع، وتحقيق الأمن الغذائي، وتحسين التغذية، وتشجيع الزراعة المستدامة، وإذ يظل، في هذا الصدد، يساوره قلق بالغ إزاء الزيادة في عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية المزمن، والزيادة في العدد المطلق للأشخاص الذين يعانون من الجوع على الصعيد العالمي، وإذ يشير إلى أن فعالية نمو الناتج المحلي الإجمالي الناشئ عن قطاع الزراعة في الحد من الفقر تبلغ في المتوسط على الأقل ضعف فعالية النمو الناشئ عن القطاعات غير الزراعية،

وإذ يعيد تأكيد الدعوة إلى اتخاذ تدابير محددة الأهداف من أجل القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، وأهمية وضع نظم وتدابير ملائمة على المستوى الوطني لتوفير الحماية

الاجتماعية للجميع، بما في ذلك الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية، استنادا إلى الأولويات الوطنية، ومع إيلاء اهتمام خاص للنساء والأطفال وكبار السن، وأفراد الشعوب الأصلية، والأشخاص ذوي الإعاقة، وإذ يقر بأن الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية تتيح أساسا يُعتمد عليه في التصدي للفقر والضعف،

وإذ يلاحظ أنه لإحراز مزيد من التقدم في القضاء على الفقر، يجب التصدي لعدم المساواة في جميع أبعاده، وإذ يسلم بأن ارتفاع مستويات عدم المساواة يؤثر سلبا على الاستهلاك والنمو الاقتصادي واستدامته، وأن عدم المساواة يحول دون بقاء الأسر ذات الدخل المنخفض أصحاء ومراكمة رأس المال المادي والبشري، مما يؤدي إلى انخفاض إنتاجية العمالة والحد من الحراك الاجتماعي، وهو ما يزيد من صعوبة كسر حلقة الفقر المتوارث بين الأجيال، ويبقي على شريحة كبيرة من السكان في دائرة الفقر دون إمكانية الخروج منها،

وإذ يضع في اعتباره أن كسر حلقة الفقر والضعف اللذين تتوارثهما الأجيال، وتعزيز رفاه جميع الأشخاص من كل الأعمار، وتعزيز الجهود الإنمائية، والإسهام في تحقيق نتائج أفضل للأطفال والتصدي لتأنيث الفقر، أمور تتطلب اتخاذ إجراءات إيجابية، بما في ذلك في شكل سياسات على الصعيدين الوطني والدولي تتصدى لأوجه عدم المساواة الموجودة في توزيع الخدمات، والموارد، والبنية التحتية، فضلاً عن فرص الحصول على الغذاء، والخدمات الصحية، والتعليم، والعمل اللائق في المدن وغيرها من المستوطنات البشرية،

وإذ يسلم بأن هناك حاجة إلى سياسات صحية واجتماعية واقتصادية منسقة للاهتمام بصحة أشد الفئات ضعفا وتهميشا، التي غالبا ما تكون الأكثر عرضة للعنف والتمييز والوصم والإقصاء الاجتماعي وعوامل الخطر الصحية، أساسا بسبب ظروفها المعيشية، وقلة الإلمام بالأمور الصحية، وعدم المساواة في الاستفادة من فرص الحصول على الرعاية الصحية وغيرها من الخدمات ذات الصلة،

وإذ يلاحظ بقلق بالغ أن نسبة ٢٩ في المائة فقط من سكان العالم يستفيدون من نظم ضمان اجتماعي شاملة تشمل المجموعة الكاملة للاستحقاقات، من استحقاقات الطفل والأسرة إلى معاشات الشيخوخة، وأن نسبة ٤٥,٢ في المائة من سكان العالم فقط مشمولة على نحو فعال على الأقل باستحقاق حماية اجتماعية واحد، وأن نسبة ٥٦ في المائة من السكان في المناطق الريفية يفتقرون إلى التغطية الصحية، مقارنة بنسبة ٢٢ في المائة من السكان في المناطق الحضرية،

وإذ يلاحظ أن الاستثمار في معاشات الشيخوخة واستحقاقات العجز واستحقاقات الطفل يمكن أن يؤدي مباشرة إلى خفض معدلات الفقر وأن يحدث أثرا إيجابيا أوسع نطاقا في التغذية، والصحة، والتعليم، وكذلك في التنمية الاقتصادية والعمالة محليا، مما يؤدي إلى انخفاض مستويات الفقر والضعف في الأجلين المتوسط والطويل،

وإذ يلاحظ مع الارتياح الخاص أن البلدان تقوم بشكل متزايد بتوسيع نطاق الحيز المالي المتاح لاستحداث عناصر مختلفة من الحماية الاجتماعية، وأن عددا من البلدان المتوسطة والمنخفضة الدخل قد بدأت بالفعل في تطبيق عناصر من نظم الحماية الاجتماعية الوطنية وقامت بتوسيع نطاقها بنجاح، مما أحدث آثارا إيجابية ملحوظة في الحد من الفقر،

وإذ يسلم بأنه يمكن لنظم الحماية الاجتماعية الملائمة للظروف الوطنية أن تساهم مساهمة بالغة الأهمية في إعمال حقوق الإنسان للجميع، وبخاصة الضعفاء أو المهمشون والواقعون في براثن الفقر والمعرضون للتمييز، وأن تشجيع حصول الجميع على الخدمات الاجتماعية وتوفير حدود دنيا من الحماية

الاجتماعية ملائمة للظروف الوطنية يمكن أن يسهما في التصدي للفقر وعدم المساواة والإقصاء الاجتماعي والحد منها وفي تعزيز النمو الاقتصادي الشامل،

وإذ يسلم أيضا بأن الحماية الاجتماعية استثمار في العنصر البشري وبالتالي في التنمية الاجتماعية والاقتصادية الطويلة الأجل، وبأن النظم والحدود الدنيا للحماية الاجتماعية الملائمة للظروف الوطنية تساهم مساهمة بالغة الأهمية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي ترمي إلى القضاء على الفقر وإحداث أثر إيجابي في النمو الاقتصادي والتماسك الاجتماعي والتنمية الاجتماعية، وبأن لها دورا أساسيا تؤديه في بناء مجتمعات قادرة على الصمود وصديقة للبيئة،

وإذ يؤكد من جديد أن تغير المناخ يشكل أحد أكبر التحديات في عصرنا الراهن وأن آثاره الضارة تقوض قدرة كافة البلدان على تحقيق التنمية المستدامة، وأن الزيادات في درجة حرارة الأرض، والتدهور البيئي، وارتفاع مستوى سطح البحر، وتحمض المحيطات، وغيرها من الآثار المترتبة على تغير المناخ تؤثر بشكل خطير على المناطق الساحلية والبلدان الساحلية المنخفضة، بما في ذلك كثير من أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، وأن الخطر بات يهدد بقاء العديد من المجتمعات، ونظم الدعم البيولوجية في الكوكب، الأمر الذي يزيد من تهديد الأمن الغذائي والجهود المبذولة للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، وبالتالي يتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة للحفاظ على المكاسب الإنمائية التي تحققت في العقود الأخيرة وصونها والإبقاء عليها،

١ - ***يحيط علما*** بتقرير الأمين العام[٣]؛

٢ - ***يسلم*** بأن القضاء على الفقر وتوفير العمالة الكاملة والمنتجة وإتاحة العمل اللائق للجميع، بما في ذلك تعزيز الحوار الاجتماعي، وتحقيق الإدماج الاجتماعي، أمور مترابطة يعزز بعضها بعضا، وبأنه يتعين لذلك تهيئة بيئة داخلية وخارجية مواتية تتيح العمل على تحقيق هذه الأهداف في وقت واحد، وبأن السياسات المتبعة لتحقيق هذه الأهداف يجب أن تعزز العدالة الاجتماعية والتماسك الاجتماعي والتضامن بين الأجيال والإنعاش والنمو الاقتصاديين وأن تكون قابلة للاستمرار اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا؛

٣ - ***يشدد*** على أن المجتمع الدولي، من خلال الوثائق الختامية للمؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية التي عقدتها الأمم المتحدة، بما في ذلك مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية[١] والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرون للجمعية العامة[٢]، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠[٤] وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية[٥]، قد عزز الأهمية الملحة للقضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، ومكافحة عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها، وحفظ كوكب الأرض، وتحقيق النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمستدام، وتعزيز الإدماج الاجتماعي في إطار خطة الأمم المتحدة للتنمية؛

٤ - ***يؤكد*** على أنه ينبغي للدول الأعضاء أن تتخذ جميع التدابير اللازمة لكفالة ألا يتخلف أحد عن الركب، وأن تحترم في الوقت نفسه حقوق الإنسان لجميع الأفراد، وأن تعزز الحماية الاجتماعية

---

(٣) E/CN.5/2018/3.

(٤) قرار الجمعية العامة ١/٧٠.

(٥) قرار الجمعية العامة ٣١٣/٦٩، المرفق.

وتوفر فرص الحصول على الخدمات العامة الأساسية الجيدة للجميع على قدم المساواة، كالتعليم الجيد والرعاية الصحية الجيدة، بما في ذلك الرعاية الخاصة بالأمومة، والمواليد الجدد، والأطفال، والرعاية الطويلة الأجل والمخففة للآلام، وخدمات الرعاية الاجتماعية، ويسلم بأن هذا الأمر يتطلب المشاركة النشطة لكل فرد من أفراد المجتمع، دون أي نوع من التمييز، في الأنشطة المدنية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية وفي عمليات صنع القرار على جميع المستويات؛

٥ - ***يؤكد أيضا*** على أنه ينبغي بذل جهود خاصة لتشجيع وتحسين مشاركة جميع أفراد المجتمع، بمن فيهم الأشخاص الذين يعيشون في حالة فقر والفئات الضعيفة أو المهمشة، في جميع جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمدنية والثقافية، وبخاصة في تخطيط السياسات التي تؤثر فيهم وتنفيذها ورصدها وتقييمها، حسب الاقتضاء؛

٦ - ***يسلّم*** بأن القضاء على الفقر وتعزيز الازدهار يتطلبان بذل جهود جماعية وتحويلية، وإعطاء الأسبقية لمن هم أشد تخلفا عن الركب، وتكييف المؤسسات والسياسات لمراعاة الطابع المتعدد الأبعاد للفقر وأوجه الترابط الكامنة بين مختلف الأهداف والغايات في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛

٧ - ***يهيب*** بالمجتمع الدولي، بما في ذلك الدول الأعضاء، أن يواصل جهوده الطموحة سعيا لاتباع نُهج اجتماعية واقتصادية مستدامة تكون أكثر شمولا وإنصافا وتوازنا واستقرارا وتوجها نحو التنمية للتغلب على الفقر، وبالنظر إلى أن عدم المساواة، بما في ذلك عدم المساواة بين الجنسين، تؤدي إلى استفحال الفقر، فإنه يشدد على أهمية التحول الهيكلي المفضي إلى التصنيع الشامل والمستدام، على نحو يسهم في توفير فرص العمل والحد من الفقر، والاستثمار في الزراعة المستدامة والبنى التحتية الجيدة النوعية والموثوقة والمستدامة والقادرة على الصمود لدعم التنمية الاقتصادية ورفاه الإنسان، مع التركيز على سبل الوصول العادل للجميع وبتكلفة معقولة، وتعزيز الترابط وتحقيق هدف توفير الطاقة، وتحسين الوصول إلى الخدمات المالية، فضلا عن تعزيز فرص العمل اللائق في المناطق الريفية، وتحسين فرص الحصول على التعليم الجيد، وتحسين جودة الرعاية الصحية، بطرق منها تسريع خطى التحول نحو المساواة في الحصول على التغطية الصحية الشاملة، والنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات، وتوسيع نطاق توفير الحماية الاجتماعية، والتخفيف من حدة تغير المناخ والتكيف معه، ومكافحة عدم المساواة والإقصاء الاجتماعي؛

٨ - ***يسلم*** بأن توفير العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع ينبغي أن يكون هدفا أساسيا للسياسات الوطنية وبأن سياسات الاقتصاد الكلي ينبغي أن تسهم في توفير فرص عمل أكثر وأفضل وفي تهيئة بيئة تدعم الاستثمار والنمو ومباشرة الأعمال الحرة، مما يمثل عاملا أساسيا لإيجاد فرص عمل جديدة، ويدعو إلى احترام المبادئ والحقوق الأساسية في مكان العمل وتعزيزها وإعمالها، وفقا لإعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل؛

٩ - ***يسلم أيضا*** بأنه من أجل مواكبة نمو اليد العاملة في العالم، سيتعين إنشاء أكثر من ٦٠٠ مليون فرصة عمل جديدة بحلول عام ٢٠٣٠، والقيام في الوقت نفسه بالتصدي لضعف نوعية الوظائف والعمالة الناقصة والعمل غير الرسمي، التي لا تزال منتشرة في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في البلدان النامية، ويشدد على ضرورة دعم الأخذ بنهج ابتكارية في تصميم وتنفيذ السياسات والبرامج

المتعلقة بالعمالة من أجل الجميع، بمن فيهم العاطلون عن العمل لفترة طويلة، مثل الاستثمار العام في البنية التحتية، وتعزيز العمل اللائق، وتقديم الدعم لمباشري الأعمال الحرة؛

١٠ - ***يشدد*** على أن التصدي لهذه التحديات يتطلب مزيجا من السياسات التي تدعم نمو الناتج وزيادة فرص العمل اللائق، ويمكن أن تشمل سياسات سوق العمل القائمة التي جرى تعزيزها وإعادة تحديدها وتوجيهها، ويقر، في هذا الصدد، بالدور الحيوي الذي يمكن أن يضطلع به القطاع الخاص في إيجاد استثمارات جديدة وتوفير العمالة والتمويل لتحقيق التنمية وفي النهوض بالجهود من أجل توفير العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع، ويشجع القطاع الخاص، بما في ذلك المؤسسات والتعاونيات الصغيرة والمتوسطة الحجم، على المساهمة في توفير العمل اللائق للجميع وإيجاد فرص عمل للنساء والرجال على حد سواء، وبخاصة للشباب، بطرق منها إقامة شراكات مع الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية؛

١١ - ***يحث*** الدول الأعضاء على ضمان اتباع سياسات سوق عمل نشطة من أجل توفير العمل اللائق للأشخاص الذين يعيشون في فقر وحصة عادلة للعمال من المكاسب من زيادة الإنتاجية الناتجة عن التحول الهيكلي والتجارة، وعلى تسريع وتيرة الجهود الرامية إلى إزالة الحواجز التي تحول دون الإدماج الاجتماعي، وتعزيز المشاركة الكاملة في جميع جوانب الحياة الاجتماعية من قبل الأشخاص الذين يعيشون في فقر وفي حالات ضعف، بمن فيهم النساء، والأطفال، والشباب، والشعوب الأصلية، والمجتمعات المحلية، وكبار السن، والأشخاص ذوو الإعاقة، والمهاجرون، واللاجئون، والمشردون داخليا، والأشخاص المنتمون إلى أقليات قومية أو إثنية، وأقليات دينية ولغوية، والسكان المنحدرون من أصل أفريقي؛

١٢ - ***يحث أيضا*** الدول الأعضاء على احترام وتعزيز الحق في التعليم في مختلف مراحل الحياة وفي جميع المستويات، لا سيما بالنسبة لمن هم أشد تخلفا عن الركب، بطرق منها توفير إمكانية حصول الجميع على التعليم الجيد، وضمان تعليم جيد يشمل الجميع ويكفل المساواة وعدم التمييز، وتحسين استقدام وتدريب المدرسين، وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع، وكفالة إتمام مرحلتي التعليم الابتدائي والثانوي، وإزالة أوجه التفاوت بين الجنسين في فرص الوصول إلى جميع مجالات التعليم الثانوي والعالي، وتعزيز الإلمام بالمسائل المالية والرقمية، وضمان حصول النساء والفتيات على وجه الخصوص على فرص متكافئة في مجالات التطوير الوظيفي والتدريب والمنح الدراسية والزمالات، واعتماد إجراءات إيجابية لبناء مهارات القيادة والتأثير لدى النساء والفتيات، واتخاذ تدابير لتعزيز واحترام وضمان سلامة النساء والفتيات في البيئة المدرسية، وتدابير لدعم الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع مستويات التعليم والتدريب؛

١٣ - ***يكرر التأكيد*** على أن توفير تعليم جيد نظامي وغير نظامي في جميع المستويات، بما في ذلك، حسب الاقتضاء، التعليم من أجل تدارك ما فات منه ومحو الأمية والتعلم مدى الحياة، بما يشمل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لمن لم يحصل على تعليم نظامي، وتوفير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والعمل التطوعي عوامل هامة تمكن الأشخاص من جميع الفئات العمرية، وخاصة منهم الشباب، من اكتساب المهارات ذات الصلة وبناء قدراتهم، لأغراض منها تأهيلهم للحصول على عمل وتنمية قدراتهم على مباشرة الأعمال الحرة، والحصول على عمل منتج لائق، ويهيب بالدول الأعضاء أن تتخذ الإجراءات اللازمة لكفالة وصول الشباب على وجه الخصوص إلى تلك الخدمات والفرص؛

١٤ - ***يحث*** الدول الأعضاء على مواصلة جهودها الرامية إلى الحد من عبء الأمراض وتحسين صحة ورفاه شعوبها من خلال معالجة المحددات الاجتماعية للصحة، وتعزيز التغطية الصحية الشاملة، وزيادة توسيع نطاق تغطية تحصين الأطفال، وتوسيع نطاق برامج الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل وتشخيصها ومعالجتها، ودعم تقديم الخدمات المجتمعية، وتوفير مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي وتحسين التغذية؛

١٥ - ***يهيب*** بالدول الأعضاء إلى تسريع وتيرة التقدم صوب هدف التغطية الصحية الشاملة، التي تعني حصول جميع الناس، على قدم المساواة ودون تمييز من أي نوع كان، على المجموعات المحددة على الصعيد الوطني من خدمات الرعاية الصحية الأساسية الجيدة واللازمة في مجال النهوض بالصحة والوقاية والعلاج والتأهيل وتخفيف الآلام، وعلى الأدوية الأساسية الجيدة والمأمونة والفعالة بأسعار معقولة، مع ضمان ألا تعرِّض هذه الخدمات والأدوية المستفيدين منها لأي ضائقة مالية، والتركيز بوجه خاص على الفئات الفقيرة والضعيفة والمهمشة من السكان؛

١٦ - ***يهيب*** بالمجتمع الدولي والشركاء في مجال الصحة على الصعيد العالمي وكذلك بأصحاب المصلحة الإقليميين والوطنيين إلى دعم الدول الأعضاء في الاضطلاع بمسؤولياتها الأساسية للتعجيل بالانتقال إلى التغطية الصحية الشاملة، ومعالجة المحددات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للصحة، وكذلك التصدي للتحديات الديمغرافية بما فيها شيخوخة السكان، وتوفير الحماية الاجتماعية، واعتماد خدمات صحية متكاملة ومجتمعية القاعدة تركز على الناس وتراعي الاعتبارات الجنسانية وتستند إلى حقوق الإنسان، مما سيساعد على تمكين الضعفاء أو الذين يعيشون في ظروف هشة، وتعزيز الإنصاف والمساواة في مجال الصحة وإنهاء التمييز، وإنشاء مجتمع أكثر شمولا؛

١٧ - ***يعرب عن بالغ القلق*** لأن صحة الأم تظل مجالا يتجلى فيه بعض أكبر مظاهر الإجحاف الصحي في العالم، ولتفاوت التقدم المحرز في تحسين صحة المواليد الجدد والأطفال والأمهات، ويهيب، في هذا السياق، بالدول أن تنفذ التزاماتها بالوقاية من وفيات واعتلال المواليد الجدد والأطفال والأمهات أثناء النفاس وخفضها، بوسائل منها إتاحة سبل متكافئة لحصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الرعاية الصحية الجيدة وعلى المعلومات المتعلقة بالرعاية الصحية الوقائية، بما في ذلك في مجال الصحة الجنسية والإنجابية؛

١٨ - ***يشجع*** الدول الأعضاء على توفير نظم الحماية الاجتماعية الشاملة والمراعية للأعمار والإعاقة والفوارق بين الجنسين، التي هي بالغة الأهمية لضمان الحد من الفقر، بما في ذلك، حسب الاقتضاء، التحويلات النقدية الموجهة للأسر التي تعيش في أوضاع هشة، مثل الأسر التي يعولها أحد الوالدين، ولا سيما الأسر التي تعولها نساء، والتي هي فعالة للغاية في الحد من الفقر عندما تصحبها تدابير أخرى، مثل توفير إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية وعلى الخدمات العالية الجودة في مجالي التعليم والصحة؛

١٩ - ***يشجع أيضا*** الدول الأعضاء، في سياق أطرها الوطنية للتنمية المستدامة وما يتصل بها من أطر تمويل متكاملة، على صياغة وتنفيذ استراتيجيات وطنية لتوسيع نطاق تغطية الضمان الاجتماعي والخدمات الاجتماعية الأساسية ليشمل الجميع، تستجيب للاحتياجات في حالات الصدمات، وتكون مستدامة على المدى الطويل، ومركزة على من هم في أدنى مستوى تحت خط الفقر، وفي حدود قدراتها الاقتصادية والمالية؛

٢٠ - ***يحث*** الدول الأعضاء على أن تقوم، في أسرع وقت ممكن ووفقا للظروف الوطنية، بوضع واستبقاء الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية التي تشمل الضمان الاجتماعي الأساسي، بحيث يتسنى لجميع المحتاجين الحصول على الرعاية الصحية الأساسية، بما في ذلك الرعاية الخاصة بالأمومة، والمواليد الجدد، والأطفال، والرعاية الطويلة الأجل والمخففة للآلام، التي تستوفي معايير التوافر والمقبولية والجودة وإمكانية الوصول إليها، وتأمين دخل أساسي للأطفال، وتأمين دخل أساسي للأشخاص الذين هم في سن العمل ولا يستطيعون الحصول على دخل كاف، ولا سيما في حالات المرض، والبطالة، والنفاس، والإعاقة، في جملة أمور، في سياق الجهود الرامية إلى تمكين العمالة، وتأمين دخل أساسي لكبار السن، على النحو المبين في توصية منظمة العمل الدولية رقم ٢٠٢ بشأن الأرضيات الوطنية للحماية الاجتماعية لعام ٢٠٠٢؛

٢١ - ***يشجع*** الدول الأعضاء على أن تكفل، عند تصميم برامج الحماية الاجتماعية وتنفيذها ورصدها وتقييمها، تعميم مراعاة المنظور الجنساني وتعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها وفقا لالتزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، وذلك طوال العملية؛

٢٢ - ***يسلّم*** بأهمية توفير نظم الحماية الاجتماعية للاقتصادات النظامية وغير النظامية على حد سواء كأدوات لتحقيق الإنصاف والإدماج والاستقرار والتماسك في المجتمعات، ويشدد على أهمية دعم الجهود الوطنية الرامية إلى إدماج العمال غير النظاميين في الاقتصاد النظامي؛

٢٣ - ***يرحب*** بالأهمية التي يوليها منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية في دورته لعام ٢٠١٧ لعدة أمور منها ضرورة كفالة حسنِ تصميم نظم وتدابير الحماية الاجتماعية للجميع، بما في ذلك الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية، وكفاءةِ عملها وتجاوبها مع الصدمات واستدامتها في الأجل الطويل، ويقدر، في هذا السياق، الالتزام بتوسيع نطاق التعلم من الأقران وتبادل الخبرات فيما بين البلدان والمناطق وتشجيع الدعم الدولي في مجال بناء القدرات لمساعدة البلدان على تحديد مزيج التمويل المناسب الذي يلبي احتياجاتها ويتماشى مع قدراتها وظروفها الوطنية، ويقدر أيضا الدعوة الموجهة من المنتدى إلى فرقة عمله المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية من أجل القيام بجرد للأدوات والطرائق المالية المحلية والدولية ذات الصلة والتسهيلات الدولية السريعة الصرف الموجودة حالياً وشروط الاستفادة منها، من أجل ضمان توفير الحماية الاجتماعية، وذلك بغية مناقشتها في دورة المنتدى لعام ٢٠١٨؛

٢٤ - ***يرحب أيضا*** بالتقدم المحرز بشأن تعميم الخدمات المالية في جميع فئات الدخل وفي جميع المناطق في السنوات الأخيرة، فيما يشعر بالقلق لأنّ بليوني شخص، ولا سيما في المناطق الريفية في البلدان النامية، يظلون عاجزين عن الحصول على الخدمات المالية الرسمية، ولا يزال يشعر بالقلق إزاء الفجوة بين الجنسين في تعميم الخدمات المالية؛

٢٥ - ***يهيب*** بالدول أن تعزز المشاركة في مكاسب النمو الاقتصادي والاستفادة منها على نحو أكثر إنصافا، بطرق عدة منها وضع سياسات ترمي إلى كفالة أسواق عمل شاملة للجميع، ووضع سياسات للاقتصاد الكلي تلبي الاحتياجات الاجتماعية ويكون لإيجاد فرص عمل أكثر وأفضل دور رئيسي فيها، ووضع استراتيجيات للشمول الاجتماعي تعزز الإدماج الاجتماعي، ومن خلال توفير نظم للحماية الاجتماعية مستدامة ماليا وملائمة للظروف الوطنية وتنطوي على حدود دنيا، وتشمل جميع أفراد المجتمع بمن فيهم الفئات الضعيفة أو المهمشة؛

٢٦ - ***يهيب أيضا*** بالدول أن تدعم التمويل الابتكاري والشامل الذي يعزز وصول الجميع من أفراد ومشاريع صغيرة جدا وصغيرة ومتوسطة الحجم، ولا سيما النساء والشباب وغيرهم من الفئات المحرومة، بتكلفة معقولة، إلى طائفة واسعة من الخدمات المالية، بالنظر إلى أن هذه الخدمات يمكن أن تكون أداة فعالة للحد بشكل كبير من الفقر وخفض التفاوت في الدخل عند تقديمها من خلال جهد مطرد ومنسق فيما بين الحكومات والقطاع الخاص والشركاء في التنمية والمستهلكين؛

٢٧ - ***يشدد*** على أهمية تعزيز القدرات الإنتاجية لأقل البلدان نموا في جميع القطاعات، بوسائل من بينها إحداث التحول الهيكلي، واعتماد سياسات لزيادة قدرات الإنتاج والإنتاجية والعمالة المنتجة؛ وتعميم الاستفادة من الخدمات المالية؛ وتنمية الزراعة المستدامة، والتنمية الرعوية وتنمية مصائد الأسماك؛ والتنمية الصناعية المستدامة؛ واستفادة الجميع من خدمات الطاقة الحديثة المستدامة التي يمكن الاعتماد عليها والحصول عليها بتكلفة ميسورة؛ ونظم النقل المستدام؛ والبنيات التحتية الجيدة والقادرة على الصمود.

٢٨ - ***يشدد أيضا*** على الدور الأساسي للتنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة - في إطار استراتيجية شاملة لإحداث تحول اقتصادي هيكلي- في مجالي القضاء على الفقر ودعم النمو الاقتصادي المطرد، وبالتالي في المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة في البلدان النامية؛

٢٩ - ***يشجع*** الدول على القيام باستثمارات عامة في البنية التحتية، وعلى القيام أيضا، حيث يكون ذلك ممكنا، بتشجيع زيادة الاستثمارات الخاصة في البنية التحتية التي تعطي الأولوية للإدماج الاجتماعي والاقتصادي وإمكانية الوصول إلى الخدمات، وتعزز الترابط، والتجارة والتكامل الإقليمي، وتلبي احتياجات الفقراء، والمناطق المحرومة، والمجتمعات المحلية، والجهات الأخرى التي تعاني الضعف؛

٣٠ - ***يشجع أيضا*** الدول على وضع بنية تحتية مادية واجتماعية أساسية ومستدامة يستفيد منها الجميع بصورة عادلة وميسورة، دون تمييز، بما في ذلك الأراضي المزودة بالخدمات بتكلفة معقولة، والطرق في المناطق الريفية، والسقي، والسكن الميسور التكلفة، ومصادر الطاقة الحديثة والمتجددة، والكهربة، ومياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي، والطعام المغذي والكافي، والتخلص من النفايات، والتنقل المستدام، ونظم النقل العام، ومرافق الرعاية الصحية وتنظيم الأسرة، والتعليم، والثقافة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

٣١ - ***يحث*** الدول الأعضاء على وضع سياسات وبرامج واستراتيجيات مراعية للفوارق بين الجنسين واحتياجات الشباب في مجالي الزراعة وصيد الأسماك تنشط وتعيد الاستثمار في الاقتصاد الريفي غير الزراعي، والمزارعين والصيادين أصحاب الحيازات الصغيرة، ولا سيما المزارعات والصيادات، بطرق منها زيادة الاستثمار العام والخاص في البحوث الزراعية والخدمات الإرشادية، وتنمية المناطق الريفية والحضرية والزراعة ومصايد الأسماك المستدامة، والقيام بالميكنة الصغيرة النطاق، وزيادة استخدام أنواع البذور العالية الغلة والأسمدة، وتحسين البنية التحتية وسبل الوصول إلى الأسواق، فضلا عن تحسين استراتيجيات نقل التكنولوجيات التي يسهل تكييفها إلى المزارعين المحليين؛

٣٢ - ***يعرب عن بالغ القلق*** من أن تغير المناخ والتدهور البيئي يشكلان تحديا بالنسبة للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، ويهددان الأمن الغذائي، ويزيدان من مخاطر المجاعة، ومن أن أولئك الذين يعيشون في فقر، ولا سيما في البلدان النامية، يعانون بشكل غير متناسب من آثار التصحر، وإزالة الغابات، والعواصف الرملية والترابية، والكوارث الطبيعية، والجفاف المستمر، والظواهر الجوية

القصوى، وارتفاع مستوى سطح البحر، والتحات الساحلي، وتحمض المحيطات، ويؤكد على ضرورة دمجِ الضعف المرتبط بالمناخ بشكل جيد في خطط واستراتيجيات التنمية الوطنية من أجل القضاء على الفقر والحد من عدم المساواة، وإنشاءِ نظم حماية اجتماعية وتطويرها لتتحمل حالات الطوارئ، من أجل حماية الأشخاص الأشد ضعفا؛

٣٣ - ***يؤكد*** على أن آثار الكوارث الطبيعية وتغير المناخ والنزاعات والحالات الكبرى لتفشي الأمراض تعوق بشدة الجهود المبذولة من أجل تحقيق القضاء على الفقر، ولا سيما في البلدان النامية، ويهيب بالمجتمع الدولي أن يعطي الأولوية لمعالجة تلك الآثار؛

٣٤ - ***يؤكد من جديد*** الالتزام بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات، بسبل منها تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع الجهود الإنمائية، ويسلم بأن هذه المسائل ستساهم بصورة حاسمة في إحراز التقدم على صعيد أهداف التنمية المستدامة وغاياتها كافة، بما في ذلك الجهود المبذولة لمكافحة الجوع والفقر والمرض، وتعزيز السياسات والبرامج التي تعمل على زيادة وضمان وتوسيع نطاق مشاركة النساء بالكامل وعلى قدم المساواة في جميع مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتحسين فرص حصولهن على جميع الموارد اللازمة لممارسة جميع ما لهن من حقوق الإنسان والحريات الأساسية ممارسة كاملة وإزالة الحواجز التي ما زالت تعترض طريقهن، بما في ذلك كفالة توفير فرص الاستفادة من العمالة الكاملة والمنتجة والعمل الكريم، على قدم المساواة مع الرجل، وضمان توفير فرص مساوية للنساء والفتيات للحصول على التعليم الجيد من أجل تعزيز استقلالهن الاقتصادي، وتحسين استفادتهن من فرص متساوية، مقارنة بالرجال والفتيان، في العمالة والقيادة وصنع القرار على جميع المستويات، وهو أمر لا غنى عنه للقضاء على الفقر وتمكين النساء والفتيات؛

٣٥ - ***يسلم*** بالدور الهام الذي يمكن أن تؤديه الأسر في مكافحة الفقر والإقصاء الاجتماعي، ويشدد على أهمية الاستثمار في السياسات والبرامج ذات المنحى الأسري في مجالات مثل التعليم، والتدريب، والعمل اللائق، والتوازن بين العمل والأسرة، والرعاية الصحية، والخدمات الاجتماعية، والعلاقات والتضامن بين الأجيال، والتحويلات النقدية الموجهة للأسر الضعيفة، من أجل الحد من الفقر والجوع، وتعزيز رفاه جميع الأشخاص من جميع الأعمار، فضلا عن الإسهام في تحقيق نتائج أفضل لصالح الأطفال وغيرهم من أفراد الأسرة الضعفاء والمساعدة في كسر دائرة نقل الفقر بين الأجيال؛

٣٦ - ***يدعو*** الدول الأعضاء إلى الاستثمار في مجموعة متنوعة من السياسات والبرامج ذات المنحى الأسري باعتبارها أدوات هامة تُتوخى منها جملة أمور من بينها مكافحة الفقر والإقصاء الاجتماعي وعدم المساواة، وتعزيز التوازن بين العمل والأسرة والمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات، والنهوض بالإدماج الاجتماعي والتضامن بين الأجيال، وذلك من أجل دعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛

٣٧ - ***يشجع*** الدول الأعضاء على تعزيز القوانين والأطر التنظيمية التي تشجع التوفيق بين مسؤوليات العمل والأسرة وتقاسمها بين النساء والرجال، بسبل منها صوغ وتنفيذ وتعزيز تشريعات وسياسات وخدمات تراعي احتياجات الأسرة، مثل الإجازات الوالدية وغيرها من برامج الإجازات، وزيادة المرونة في ترتيبات العمل، وتقديم الدعم للأمهات المرضعات، وتطوير البنى التحتية والتكنولوجيا، وتقديم الخدمات، بما في ذلك توفير خدمات جيدة لرعاية الأطفال تكون في المتناول ويسهل الحصول

عليها وتهيئة مرافق لرعاية الأطفال وغيرهم من المعالين، وتشجيع الرجال على تحمل نصيب متكافئ من مسؤوليات الأعمال المنزلية باعتبارهم آباء ومسؤولين عن تقديم الرعاية، وهي كلها أمور تسهم في تهيئة بيئة مؤاتية لتمكين المرأة اقتصاديا؛

٣٨ - ***يؤكد من جديد*** حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والالتزام بتحقيق مشاركتهم الكاملة والمتساوية في جميع قطاعات المجتمع، بما في ذلك من خلال تعميم منظور الإعاقة في جميع الجهود الإنمائية، ويسلم بأن ذلك سيسهم إسهاما حاسما في إحراز تقدم في جميع أهداف التنمية المستدامة وغاياتها، بما في ذلك الجهود المبذولة لمكافحة الجوع والفقر والمرض، وبأنه ينبغي أن ترمي سياسات الإدماج الاجتماعي والسياسات الاقتصادية إلى التقليل من أوجه عدم المساواة، وأن تعزز فرص حصول الجميع على الخدمات الاجتماعية الأساسية و التعليم والعمل وخدمات الرعاية الصحية، والعمل بنشاط للقضاء على التمييز، وزيادة مشاركة وإدماج الفئات الاجتماعية، وبخاصة الأشخاص ذوو الإعاقة، ومواجهة ما تطرحه العولمة والإصلاحات التي تتطلبها السوق من تحديات محتملة للتنمية الاجتماعية لكي ينتفع الناس كافة في جميع البلدان من العولمة؛

٣٩ - ***يسلّم*** بأن كبار السن يمكنهم أن يستمروا في تقديم مساهماتهم الأساسية في سير شؤون مجتمعاتهم وفي تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ويلاحظ في نفس الوقت مع القلق تفشي الفقر في صفوفهم، وفي هذا الصدد، يشجع الدول الأعضاء على مراعاة الطابع المتعدد الأبعاد لضعف كبار السن إزاء الفقر وانعدام الأمن الاقتصادي، بطرق منها تعزيز الصحة الجيدة والرعاية والرفاه، وذلك عند تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني؛

٤٠ - ***يشجع*** الحكومات على إيلاء اهتمام أكبر لبناء القدرات من أجل القضاء على الفقر في أوساط كبار السن، ولا سيما المسنات وكبار السن ذوي الإعاقة، عن طريق تعميم مراعاة مسائل الشيخوخة في تدابير القضاء على الفقر واستراتيجيات تمكين المرأة وخطط التنمية الوطنية، وعلى إدراج كل من السياسات المتعلقة بالشيخوخة والجهود الرامية إلى تعميم مراعاة مسائل الشيخوخة في استراتيجياتها الوطنية؛ وكذلك النظر في القيام، وفقا للتشريعات والسياسات المحلية، بتوسيع نطاق نظم المعاشات التقاعدية المستدامة، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، استراتيجيات من قبيل المعاشات الاجتماعية، وزيادة استحقاقاتها، بغية ضمان الحصول على دخل في سن الشيخوخة؛

٤١ - ***يعترف*** بما يقدمه الشباب، بصفتهم فاعلين في التنمية ومستفيدين منها، من مساهمة إيجابية في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وفي تحقيق الرفاه العام للمجتمع وتقدمه وتنوعه، باعتبار ذلك وسيلة للمساهمة في توزيع الفرص المتاحة للشباب على نحو يزداد العدل فيه باستمرار، وهو ما سيشكل خطوة إلى الأمام على طريق التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والإدماج الاجتماعي والإنصاف، ويشدد على ضرورة تحقيق زيادة كبيرة في عدد الشباب الذين تتوافر لديهم المهارات المناسبة، بما في ذلك المهارات التقنية والمهنية، للعمل وشغل وظائف لائقة ولمباشرة الأعمال الحرة وكفالة تمكن جميع الشباب ونسبة كبيرة من الكبار، رجالا ونساء على حد سواء، من الإلمام بالقراءة والكتابة والحساب بحلول عام ٢٠٢٠؛

٤٢ - ***يؤكد من جديد*** أن تعزيز التعاون الدولي فيما يتعلق بالشباب، وبناء القدرات، وتعزيز الحوار، والتفاهم المتبادل، والمشاركة الفعالة للشباب هي عناصر حاسمة في الجهود الرامية إلى القضاء على

الفقر وتحقيق الإدماج الاجتماعي والعمالة الكاملة والمشاركة الكاملة في المجتمع، ويؤكد في هذا الصدد أهمية العمل على توفير سبل التمتع بخدمات الرعاية الصحية والحصول على الحماية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية المملوكة وطنيا، باعتبار ذلك من الأدوات الأساسية لتمكين الشباب؛

٤٣ - ***يشجع*** الدول الأعضاء على النظر في أثر التغير التكنولوجي السريع وزيادة الترابط على تقديم الخدمات الاجتماعية، ويشدد على أهمية دعم الابتكار، مع الاحترام الكامل للحق في الخصوصية، والتخفيف من المخاطر المحتملة ذات الصلة التي يمكن أن تقوض سبل عيش الناس ورفاههم، ودعم تبادل المعلومات، والمعارف، والسياسات والممارسات الجيدة على الصعد الوطني والإقليمي والدولي حيث ساعد كل من الابتكار والتكنولوجيات الجديدة في النهوض بالتنمية الاجتماعية، مع إيلاء اهتمام خاص للفئات الأكثر تهميشا؛

٤٤ - ***يشجع*** الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة وجميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة على تحسين جمع البيانات وتحليلها ورصدها بغرض قياس وتحقيق التقدم نحو النهوض بالمساواة والعدالة الاجتماعية والمشاركة لفائدة التخطيط للسياسات الإنمائية وتنفيذها وتقييمها، مع المراعاة التامة للسياقات الإقليمية، والقيام عند الاقتضاء بإطلاع وكالات منظومة الأمم المتحدة وهيئاتها المعنية، بما فيها اللجنة الإحصائية، على البيانات والإحصاءات ذات الصلة عن طريق الآليات المناسبة، ويشدد على ضرورة تحقيق زيادة كبيرة في توافر بيانات عالية الجودة ومناسبة التوقيت وموثوقة ومفصلة، بما في ذلك بحسب الجنس والسن والإعاقة؛

٤٥ - ***يهيب*** بمنظومة الأمم المتحدة، أن تقوم بما يتواءم مع نتائج المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، ومنتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية، بدعم البلدان، بناء على طلبها، على جمع وتحليل البيانات وصياغة سياسات بشأن بالفقر بجميع أشكاله وأبعاده، وذلك دعما للجهود الوطنية الرامية إلى تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛

٤٦ - ***يقر*** بأن كل بلد يتحمل المسؤولية الأولى عن تحقيق تنميته الاقتصادية والاجتماعية، وأن توفير قدر إضافي هام من الموارد العامة المحلية التي تكملها المساعدة الدولية، حسب الاقتضاء، يعد عاملا حاسما في تحقيق التنمية المستدامة وإنجاز أهداف التنمية المستدامة، ويقر أيضا بالالتزام بتعزيز إدارة الإيرادات، لا سيما عن طريق تطبيق نظم ضريبية حديثة وتصاعدية، وتحسين السياسات الضريبية، والارتقاء بالكفاءة في جباية الضرائب؛

٤٧ - ***يعيد تأكيد*** خطة عمل أديس أبابا، ويسلم بضرورة اتخاذ خطوات لزيادة الاستثمار من أجل سد الثغرات في الموارد زيادة كبيرة، بوسائل منها تعبئة الموارد المالية من جميع المصادر، بما في ذلك تعبئة وتخصيص الموارد العامة والخاصة والمحلية والدولية؛

٤٨ - ***يقر*** في هذا الصدد بضرورة أن تستند الجهود الإنمائية الوطنية، بما فيها جهود التنمية الاجتماعية، إلى بيئة اقتصادية دولية مواتية تشمل قيام علاقات تجارية ونظم نقدية ومالية عالمية متسقة وداعمة لبعضها بعضا، وتعزيز الحوكمة الاقتصادية العالمية والارتقاء بمستواها؛

٤٩ - ***يؤكد مجددا*** أن للتعاون الدولي دورا أساسيا في مساعدة البلدان النامية، ومن بينها أقل البلدان نموا، على تعزيز قدراتها البشرية والمؤسسية والتكنولوجية؛

٥٠ - ***يشجع*** البلدان المتقدمة على الوفاء بالتزاماتها الرسمية المتصلة بالمساعدة الإنمائية، بما في ذلك التزام بلدان متقدمة كثيرة بإنجاز الهدف المتمثل في تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية ونسبة تتراوح من ٠,١٥ إلى ٠,٢٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نموا؛

٥١ - ***يقر*** بأن التعاون بين بلدان الجنوب ليس بديلا عن التعاون بين بلدان الشمال والجنوب بل مكملا له بالأحرى، ويسلم بإسهامات التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في الجهود التي تبذلها البلدان النامية للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة؛

٥٢ - ***يؤكد*** أن للمساعدة الإنمائية الرسمية دورا أساسيا في تكملة تمويل الجهود المبذولة من أجل التنمية في البلدان النامية وتعزيزه وكفالة استدامته وفي تيسير تحقيق الأهداف الإنمائية، بما فيها الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، وبخاصة أهداف التنمية المستدامة، ويرحب بالخطوات المتخذة لتحسين فعالية المعونة ونوعيتها بناء على المبادئ الأساسية المتمثلة في تولي السلطات الوطنية زمام الأمور والمواءمة والتنسيق والإدارة من أجل تحقيق النتائج والمساءلة المتبادلة؛

٥٣ - ***يقر*** بأن الاستثمار في رأس المال البشري والحماية الاجتماعية ثبتت فعاليته في الحد من الفقر وعدم المساواة، ويدعو الدول الأعضاء إلى حشد مصادر تمويل مبتكرة، بسبل منها إقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص، لتأمين مستويات كافية من الإنفاق الاجتماعي اللازم لتوسيع نطاق التغطية في سبيل تعميم الاستفادة من الخدمات الصحية والتعليم والابتكار والتكنولوجيات الجديدة والحماية الاجتماعية الأساسية، والتصدي لمسألتي التدفقات المالية غير المشروعة والفساد؛

٥٤ - ***يؤكد مجددا*** أن التنمية الاجتماعية تتطلب من جميع الجهات الفاعلة أن تشارك بنشاط في عملية التنمية، بما فيها منظمات المجتمع المدني والشركات والمشاريع التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم، وأن الشراكات بين جميع الجهات الفاعلة المعنية تصبح، بشكل متزايد، جزءا من التعاون الوطني والدولي لتحقيق التنمية الاجتماعية، ويؤكد مجددا أيضا أن الشراكات بين الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص داخل البلدان يمكن أن تسهم بفعالية في تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية، ويقر بأهمية الجهود المبذولة لتعزيز تبادل المعلومات والمعارف المتعلقة بتوفير العمل اللائق للجميع وإيجاد فرص العمل، بما في ذلك مبادرات إيجاد فرص عمل لائق وما يتصل بها من مهارات، ولتيسير دمج البيانات المتصلة بذلك في السياسات الوطنية المتبعة في مجالي الاقتصاد والعمالة؛

٥٥ - ***يدعو*** جميع الأطراف صاحبة المصلحة ذات الصلة، بما في ذلك مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني، إلى تعزيز تبادل المعلومات بشأن قياس الفقر بشكل يتجاوز مجرد الدخل، ويسلط الضوء في هذا الصدد على العمل الهام الذي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة لدعم القياس والتقييم المتعدد الأبعاد للفقر؛

٥٦ - ***يدعو أيضا*** جميع الأطراف صاحبة المصلحة ذات الصلة، بما في ذلك مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني، إلى أن تتبادل الممارسات الجيدة المتعلقة بالبرامج والسياسات التي تتصدى لأشكال اللامساواة تحقيقا لمنفعة من يعيشون في فقر مدقع، وتعزز مشاركتهم بصورة نشطة في تصميم وتنفيذ تلك البرامج والسياسات بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

٥٧ - **يهيب** بمنظومة الأمم المتحدة أن تقدم المساعدة التقنية وغيرها من أشكال المساعدة إلى الحكومات، بناء على طلبها، على صياغة وتنفيذ استراتيجيات وطنية من أجل تقديم خدمات الضمان الاجتماعي والخدمات الاجتماعية للجميع، بما يتضمن توفير حدود دنيا للحماية الاجتماعية، ويدعو المجتمع المدني إلى تقديم هذه المساعدات.

الجلسة العامة ١٧
١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٨